



سيف القضاء المسلط بالاستنابة المفتوحة!

الوزير/اللواء عصام أبو جمره

نشر المدعي العام التمييزي أن ادعاءاته على كل من يقوم بنشاط ضد الوجود السوري في لبنان لن تنتهي وخزائن محفوظاته ستمتليء بالاستنابات الواهية حتى ترحل سوريا وجيشها عن لبنان. فمن رفض اتفاق الطائف لأنه يجيز دخول سوريا إلى أي نقطة في لبنان ويفرض وصايتها عليه إلى أجل غير محدد. ومن تحمل في ١٣/١٠/١٩٩٠ هجوماً بالدبابات والطائرات وآلاف قذائف المدفعية وما رافقه من قتل وتدمير ونفي وتهجير، لن تخيفه الاستنابات المفتوحة إرضاءً للأوصياء ولن تخضعه السيوف المسلطة دفاعاً عن الأسياد.

ما بين ١٩٨٨ و ١٩٩٠ كنت وزيراً للعدل فكانت لي فرصة فهم مضمون سيف القضاة المسلط بالاستنابة المفتوحة: أثناء التحقيق مع عميل متهم بقبض عمولة ألفي دولار على كل طلب يحظى موافقة الوزير بواسطته، اعترف بفعلة أن للوزير علاقة بما يقوم به. راجعني القاضي فطلبت إليه استجواب كل من يطاله التحقيق وفقاً للأصول القانونية. ولما طالت مدة التحقيق وكثر الكلام حوله اتصلت بالمدعي العام وسألته أن يحضر إلى مكتبي مع الملف المتعلق بالوزير المعني، فحضر. ولما فتحت الملف لم أجد فيه أي مستند، فسألته لماذا الملف فارغاً؟ وأين أصبح التحقيق؟ وأين المعلومات حول علاقة الوزير بموضوع العمالة؟ أجاب لا لزوم "سيدنا"، ولا فرق فارغاً كان أو مليئاً. الأهم أن يبقى هذا الملف سيفاً مسلطاً فوق رأس الوزير المتهم، نحركه ساعة تريد.

أعجبت بهذا النبوغ في الإرهاب بإبقاء المواطن سنوات رهن التحقيق باتهام ظني، ينام ويقوم على ضغطه وفقاً لمزاج القاضي ومتولي السلطة!! وحتى يعرف حضرة المدعي العام بنفسه مفعول ما يطبقه على غيره من المواطنين طلبت منه إضافة إلى إنهاء هذا التحقيق بسرعة، أن يحضر لي ملفات بأسماء المالكين في بناية X. فاحمر وجهه مستغرباً الطلب متسانلاً في قرارة نفسه عن المقصود.

ثم وقف واستأذن لينصرف وينفذ المطلوب. لكنه ذهب وحتى ١٣/١٠/١٩٩٠ لم يعد إلى مكتبه في العدالة بحجة إصابته بارتفاع السكري (١).

لا شك أن حضرة المدعي العام الحالي تمرس على يد المدعي العام الأسبق، تعلم منه وأتقن فن تسليط السيوف إرضاءً لمتولي السلطة. وما يقوم به من تهويل بفتح ملفات المعارضين وملاحقتهم رداً على تحركهم، ثم إغلاقها فارغة كانت أو مليئة، مشابهة لإستنابة وسيف أستاذة. فليسمح لنا اللاعبين بالريموت كونترول من متولي السلطة ويعودوا عن هذه الطريقة السخيفة في استعمال القضاء لإرهاب المواطنين طلاباً وإعلاميين وسياسيين بالاتهامات الزائفة، لأنها بهورات فارغة لن تثبتهم عن نضالهم حتى تحقيق كامل حريتهم وسيادة وطنهم.

وليأخذ بعض القضاة الوصوليين ومن حولهم العبرة في إصدار الأحكام السياسية الموجهة ممن سبقوهم ويحافظوا على سمعة القضاء. ويتذكر سعادة المدعي العام أنه سيأتي يوم وليس بعيداً ولن يبقى سيف المسلط في يده. وربما سيرتفع السكري.

توضيحاً لتساؤل القاريء حول ملف الوزير: "بعد ١٣/١٠/١٩٩٠ أيضاً وفي عهد الياس الهراوي أقل مجلس النواب ملف ملاحقة الوزير بقرار منع المحاكمة لعدم الصلاحية"!!!!.